



جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

قسم اللغة الإنكليزية

المرحلة الثانية

عنوان المحاضرة / القرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العليا

اسم التدريسي / م.م. سلوى عبد علي عبد الحميد

الايمل الجامعي . Salwa.ali@tu.edu.iq

س1 / ماهي قرارات الصادرة من المحكمة الجنائية العليا .:

ج/

بعد انتهاء فترة حكم البعث في العراق بمعركة بدأت يوم 19-3-2003م ، وانتهت ب 1-5-2003م ، بهروب رأس النظام البعثي (صدام حسين) وكافة تشكيلاته من أرض المعركة وتركهم أرض الوطن، والعرض والمقدسات والقصور الفارحة، والأختفاء في البراري والأراضي الزراعية والأنفاق ، والحفر خوفاً من الموت والأسر ، وبعد إلقاء القبض على عدد منهم وتسليم بعضهم نفسه لقوات الاحتلال صدر بناء على ما أقرته الجمعية الوطنية طبقاً للمادة الثالثة والثلاثين والفقرتين (ا ب) والمادة السابعة والثلاثون من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية - قرار مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ 9/19/2005 م ، بإصدار قانون المحكمة الجنائية العراقية لسنة 2005 الذي نص على تأسيس المحكمة وهيكلها التنظيمي وذكر ان تؤسس محكمة تسمى. (المحكمة الجنائية العراقية العليا.) وتتمتع بالاستقلال التام وتسري ولاية المحكمة على كل شخص طبيعي سواء أكان عراقياً أم غير عراقي مقيم في العراق ومتهم با ارتكاب إحدى الجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وحرائق الحرب وانتهاكات القوانين العراقية لمجرمي نظام البعث

صورة (1- 1)

تبيين إلقاء القبض على المجرم الهارب(صدام حسين) وفحصه طبيياً

س2/ ماهي ابرز القضايا والجرائم التي نظرت فيها المحكمة هي.:

1- جريمة مجزرة الدجيل عام 1982م التي استهدف فيها

الشبيعة من أهالي الدجيل بالإعدام لأكثر من 148

شخصا بين أحداث والاعتقالات التعسفية لعشرات العوائل من

النساء والأطفال وحبسهم لسنوات في صحراء من دون توفير

ادنى مستلزمات العيش الكريم بل تركوا في العراء تصهرهم

حرارة الشمس ولهيب الصحراء في الصيف

وتحت المطر وبرد الشتاء القارص لأكثر من أربع سنوات،

وتهديم حي الوحدة بالكامل وإزالة من الوجود وتجريف اكثر

من 250000 دونم كانت بساتين وأراضي زراعية بين قضائي

بلد والدجيل ومصادرتها من أصحابها وانتهت المحاكمة بصدور

حكم الإعدام ضد المجرم (صدام حسين)

2- جريمة قصف حلبجة عام 1988م التي استهدف فيها النظام

البعثي أبناء الشعب العراقي من الكرد با استعمال السلاح

الكيميائي (غاز الخردل ، وغاز السارين) وتجاوز عدد

الضحايا ال 5000 إنسان بين نساء وأطفال وشيوخ وشباب

وانتهت المحاكمة بصدور حكم الإعدام ضد المجرم الذي

ارتكبتها تنفيذا (علي حسن المجيد)

س3- جريمة عملية الأنفال :.

ج//

هي التي نفذها نظام البعث الديكتاتوري ضد المواطنين المدنيين الكرد
تضرر بها عدد من المواطنين المسيحيين وقرامهم وكنائسهم

القديمة والحديثة، إذ بدأت في 22 شباط عام 1988م ،

واستمرت لغاية 6 أيلول من العام نفسه ، وعمليات الأنفال

عبارة عن ثمانية مراحل عسكرية شاركت فيها قوات الجيش

والقوى النظامية بصورة مباشرة منها (الفيلق الاول الذي كان

مقره في كركوك ، والفيلق الخامس الذي كان مقره في أربيل)

والقوة الجوية ، والقوات الخاصة والحرس الجمهوري وقوات

المغاوير ودوائر الأمن والمخابرات والأستخبارات العسكرية

وقد كانت العمليات بثمانية مراحل فالأنفال الاولى : منطقته

السليمانية محاصرة منطقة (سرکه لو)

والأنفال الثانية :. قرداغ، بازيان ودر بندخان

والأنفال الثالثة :. منطقة كرميان كلار ، باونور ، كفري ،

دووز ، سنكاو ، قادر كرم

والأنفال الرابعة :. في حدود سهل (زيي بجوك) اي بمعنى

منطقة كوسة وطق طق وأعجلر وناوشوان

والأنفال الخامسة والسادسة والسابعة محيط شقلاوة وراوندز

والأنفال الثامنة المرحلة الأخيرة منطقة بادينان ، أميدي ، آكري

، زاخو ، شيخان ، دهوك ، وكانت الخسائر المادية كبيرة جداً

وأعداد الضحايا بلغ 182000 ضحية بين رجال ونساء وأطفال

من كرد والمسيحيين وانتهت المحاكمة بصدور حكم الإعدام

ضد المجرم (علي حسن المجيد) والمجرم (سلطان هاشم

احمد) وزير الدفاع سابقاً والمجرم (حسين رشيد التكريتي)

معاون رئيس الأركان وبالسجن مدى الحياة على المجرم

(صابر عبد العزيز الدوري) مدير الاستخبارات العسكرية

والمجر فرحان مطلق الجبوري) بتهمة المشاركة في التهيئة

لجريمة الإبادة الجماعية .

س4 / اكتني عن جريمة إعدام التجار العراقيين :.
ج/ هي جريمة أقدم على ارتكابها النظام البعثي عام 1992 مع بداية الحصار الاقتصادي على العراق إذ ارتفعت أسعار السلع الغذائية إلى حد لم يألفه العراقيون من قبل ، الأمر الذي تطلب رؤية اقتصادية جديدة للسياسات النقدية والمالية آنذاك ولكن سلطة النظام القمعي رأت أن مكافحة غلاء الاسعار يمكن حله بالحديد والنار عن طريق البطش بالتجار ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة فكان القرار الجائر بإعدام كوكبة من التجار وعدد من العمال المعروفين بالنزاهة والخبرة في مجال السوق آنذاك ولم يكن لهم جريمة سوى أنهم ضحية سياسة اقتصادية ضعيفة وسياسات بعثية خاطئة أدت إلى وقوع العراق وشعبه تحت طائلة العقوبات الدولية التي ارتفعت أسعار البضائع بموجبها وقد كان المتهمون الرئيسيون هم كل من :. (وطبان إبراهيم الحسن) (وزير الداخلية ، و (سبعاوي إبراهيم الحسن) مدير الأمن العام ، وهما أخوان غير شقيقين للطاغية (صدام حسين) (و علي حسن المجيد) (طارق عزيز) ، و (مزبان خضر

هادي) ، أعضاء مجلس قيادة الثورة الظالم ، و (عبد حميد محمود) سكرتير الدكتاتور ، و (احمد حسين خضير) وزير المالية و (عصام رشيد جويش) محافظ البنك المركزي ، وفي عام 1969 اقدم النظام البعثي على اعدام عدد من التجار في البصرة وبغداد وصادر أموالهم وفي عام 1980 دعت السلطة التجار العراقيين جميعهم بدعوى منحهم إجازات استيراد جديدة وبعد دخولهم القاعة صدرت أوامر من المجرم (طه ياسين رمضان) بإخراج التجار من الكرد الفيليين من الباب الخلفي لقاعة الاجتماع والتوجه بهم في باصات مختصة نقلتهم على الفور إلى الحدود العراقية الإيرانية فتم طردهم من وطنهم العراق وهم لا يحملون إلا هوياتهم ومفاتيح سياراتهم .

صورة (1-2) وثيقة جريمه أنفال نظام البعث ضد الشعب الكردي في شمال العراق .

س5/ : ماهي جريمة قمع الانتفاضة الشعبانية اشرحها :.

ج: هي قمع ثورة جماهيرية شعبية قام بها أبناء الجنوب

والوسط من الشعب العراقي قام بها أبناء الوسط والجنوب من الشعب العراقي ضد النظام البعثي الديكتاتوري في شهر اذار من عام 1991 م بعد انهزام قوات النظام البعثي في حرب الخليج الثانية أمام القوات المتحالفة لتحرير الكويت ونجحت تلك الثورة نجاحاً باهراً في تحرير محافظات الوسط والجنوب كلها وعلى أثرها انتفض الشعب الكردي في شمال العراق فكان عدد المحافظات المحررة والمنتفضة مايقرب اربع عشر محافظة (شيعية وكوردية) من سلطة النظام البعثي الطائفي والعنصري وسميت بالانتفاضة الشعبانية ، لانها حدثت في شهر شعبان المبارك ، كاد أن يقضى على نظام البعث ويتحرر العراق من سلطته القمعية لولا الدعم والتعاون الذي تلقاه النظام البعثي من دول الاستكبار العالمي وعدد من الدول العربية لذلك استطاع ان يفتح الثأرين ويبطش بهم باستخدام القوة العسكرية المفرطة والإبادة الجماعية للشيعية وقصفه المدن والعتبات المقدسة بالصواريخ والطائرات . كان كل ما يحدث يتابعه العالم الغربي

والدولي بصمت عجب !!! وما سبب الصمت سوى الخوف
المجتمع الدولي من تحرير العراق وانتقال السلطة فيه إلى أبنائه الثائرين الشيعة وأنهم سيكونون دولة على غرار الجمهورية الإيرانية

وأصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا حكماً بالإعدام شتقاً ضد المجرم (عبد الغني عبد الغفور) وحكمت بالسجن مدى الحياة على المجرم (صابر عبد العزيز حسين الدوري) وحكمت بالسجن 15 عاماً بتهمة القتل العمد على المجرم (سلطان هاشم احمد) و (سباعوي ابراهيم الحسن) و (عبد حميد حمود) والمجرم (وليد حميد توفيق الناصري) والمجرم (سعدي طعمه الجبوري) و (قيس عبد الرزاق الأعظمي)

صورة 1-3) وثيقة تسمية انتفاضة شعبان .

س6 : اكتبي عن جريمة احداث الجمعة وتصفية الأحزاب الدينية والعلمانية
ج:.. تعود هذه الاحداث إلى الفترة التي اعتقت اغتيال المرجع الديني محمد صادق الصدر (قدس) ونجلية السيدين مصطفى ومؤمل في عام 1999 م بمحافظة النجف الأشرف من قبل مجرمي البعث ، إذ اعتقب ذلك حراك جماهيري في محافظة البصرة وبغداد رافض لجريمة اغتيال السيد المرجع وأقدم النظام البعثي على اعتقال العشرات من المواطنين المجتمعين لأداء صلاة الجمعة في جامع المحسن وجامع الحكمة بمدينة الصدر وقد حكمت المحكمة بإعدام كل من المجرم (علي حسن المجيد) والمجرم (محمود فيزي محمد) والمجرم (عزيز صالح حسن) كما انزلت حكماً مؤبداً لكل من (لطيف نصيف جاسم)والمجرم (محمد زمام عبد الرزاق)

اما تصفية الأحزاب الدينية والعلمانية ارتكب نظام البعث جرائم عديدة واصدر قراراً ينص على تجريم المتعاطفين مع تلك الأحزاب وبأثر رجعي وبناءً على الأدلة والوثائق التي اثبتت إعدامه لمئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال أصدرت المحكمة الجنائية العليا حكم الإعدام ضد المجرم (طارق عزيز) والمجرم (عبد حمود) والمجرم (سعدون شاكر) والمجرم (سباعوي ابراهيم الحسن) والمجرم (عبد الغني عبد الغفور) لادانتهم في تصفية الأحزاب

س7 :. ماهي جريمة تهجير الكرد الفيلينين اشرحها :.

ج/ ارتكب النظام البعثي جرائم عديدة بحق الكرد الفيلينين تمثلت باعتقال عشرات الاف من الأسر الكردية الفيلية في بغداد ومحافظات الوسط وجنوب العراق وتهجير اكثر من نصف مليون إنسان إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر مناطق حدودية مزروعة بالالغام بعد مصادرة أملاكهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة والتهجير القسري كان بين الأعوام 1969-1972-1980-1990م وجرى الهجير للعوائل بعد اعتقال الشباب الذين يتراوح أعمارهم من 18-28 سنة في سجون المحافظات بعدها قام النظام البعثي بإعدام الشباب وإجراء التجارب الكيماوية عليهم وكان اضطهاد النظام البعثي للكرد الفيلينين شديداً جداً ويعود إلى سببين أساسيين احدهما :.

أنهم شيعة لأهل البيت (عليهم السلام) ثانيهما :. أنهم كرد ولم تتوقف جرائم البعث ضدهم إلى هنا بل اخذ يشجع العراقيين المتزوجين من نساء الكرد الفيلينين على تطليقهن او تهجيرهن وجاء ذلك بقرار رقم (474) في 15/4/1981
إذ يصرف بمقتضاه للزوج المتزوج من امرأة من التبعية الإيرانية - الكردية الفيلية مبلغ قدره (4000) دينار إذا كان عسكرياً و (2500) دينار اذا كان مدنياً في حالة طلاقه من زوجته وتهجيرها إلى خارج القطر وكذلك اقدم على إسقاط الجنسية العراقية عن مئات الآلاف العراقيين الكرد الفيلينين بقرار صادر عن مجلس قيادة الثورة الظالم رقم (666) المؤرخ في 7/5/1980 ونشر في جريدة الوقائع العراقية الرسمية رقم 2776 وقد صدر قرار للمحكمة الجنائية العراقية العليا ان ما ارتكبه النظام البعثي في تشرين الثاني 2010 (إبادة جماعية) وجرائم ضد الإنسانية) .